ألفيـــــة ابن مالك بين ابن النّاظم وابن هشام (دراسة موازنة)

أ . أبوعجيلة محمّد عبد الرّحمن سوّيد ــ قِسم اللّغة العربيّة
كُليّة التّربية ناصر ـ جامعة الزاوية

Ibn Malik's Alfiyyah between Ibn al-Nazim and Ibn Hisham (A Comparative Study)

Abu- Ajila Mohammed Suwaid

Research Summary:-
Researcher: Abu Ajila Muhammad Abd al-Rahman Suwayd
Now, after this journey of research, study, and comparison, I present a set of conclusions I have reached through this study, which are:
1 - The commentators' position on the arrangement of the chapters of Alfiyyah: Both of them maintained the sequence of its chapters as Ibn Malik arranged them, starting with the chapter on speech and what it consists of and ending with the chapter on assimilation. However, Ibn Hisham modified the wording of the titles of some of the chapters, and altered their names.
2 - The commentators' position on the verses of Alfiyya:
Ibn al-Nazim included all the verses of Alfiyya, starting with the opening verse and ending with its conclusion. However, he excluded the first two verses and the last four verses that concluded it from the commentary. Meanwhile, Ibn Hisham refrained from listing the verses of Alfiyya, and did not include even a single verse in his commentary.
3 - The Qur'anic evidence: According to Ibn al-Nazim, they amounted to four hundred and eighty-nine (489) verses, forty-three (43) of which are repeated, while according to Ibn Hisham, they amounted to six hundred and forty (640) verses, seventy-one (71) of which are repeated. It is clear that they took the readings as a source for proving the rules contained in the Alfiyya - like other commentators on it, and the examples of that are many and there is no room to mention them in this place.
4 - Evidence of the Noble Prophetic Hadith: Ibn al-Nazim included in his commentary (41) forty-one hadiths, and through our examination of the commentary, we find that Ibn al-Nazim referred to the hadiths with clear expressions. Ibn Hisham included in his commentary, The Clearest Paths (36) thirty-six hadiths, and he did not refer to the hadiths with clear expressions, so he referred to them as hadiths in places, and he mentioned them in many places during his commentary without indicating that they were hadiths.

5 - Poetic evidence: The poetic evidence in Ibn Al-Nazim's commentary reached (679) six hundred and seventy-nine witnesses, while in Ibn Hisham's commentary it reached (561) five hundred and sixty-one witnesses.

الملخّـــــص:

الآن، وبعد هذا المشوار من البحث والدّراسة والموازنة، أضع جملة من النّتائج التي توصلت إليها من خلال هذه الدّراسة وهي:

1 ـ موقف الشّارحين من ترتيب أبواب الألفيّة: لقد حافظ كلاهما على تسلسل أبوابها كما رتبها ابن مالك بدءًا من باب الكلام وما يتألف منه وانتهاء بباب الإدغام، إلا أنّ ابن هشام عدّل صياغة عناوين بعض الأبواب، فتصرف في تسمياتها.

2 ـ موقف الشّارحين من أبيات الألفيّة:

أورد ابن النّاظم جميع أبيات الألفية ابتداء بفاتحة الألفية وانتهاء بخاتمتها، ولكنه استثنى البيتين الأولين، والأربعة الأخيرة التي ختمت بها من الشّرح، في حين أعرض ابن هشام عن سرد أبيات الألفية، فلم يسبق شرحه ولو بجزءً من بيت.

3 ـ الشّواهد القرآنية: بلغت عند ابن النّاظم: تسع وثمانون وأربعمائة (489) آية، ثلاث وأربعون (43) منها مكررة، في حين بلغت عند ابن هشام: أربعون وستمائة (640) آية، إحدى وسبعون (71) منها مكررة، ومن الواضح أنّهما اتخذا القراءات مصدراً في إثبات القواعد التي احتوتها الألفية ـ كغيرهما من شرّاحها، والأمثلة على ذلك كثيرة لا مجال لذكرها في هذا المقام.

4 ـ شواهد الحديث النّبويّ الشّريف: بلغت عند ابن النّاظم في شرحه (41) واحداً وأربعين حديثاً، ومن خلال تتبعنا للشرح نجد أنّ ابن النّاظم كان يشير إلى الأحاديث بعبارات واضحة

وبلغت عند ابن هشام في شرحه أوضح المسالك (36) ستة وثلاثين حديثا، و لم يكن يشير إلى الأحاديث بعبارات واضحة فكان يشير إليها بأنها أحاديث في مواضع وكان يذكرها في مواضع كثيرة خلال شرحه دون الإشارة إلى أنها أحاديث

5 ـ الشّواهد الشّعريّة: بلغت الشّواهد الشّعرية عند ابن النّاظم في شرحه (679) ستمائة وتسعة وسبعين شاهدًا، في حين بلغت عند ابن هشام في شرحه (561) خمسمائة وواحدًا وستين شاهدًا.

المقـــــــــدّمة: ـ

الحمدُ للهِ الذي بنعمتِهِ تتمُ الصّالحاتُ، وبتوفيقِهِ تتحققُ الغاياتُ، والصّلاةُ والسّلامُ على قائدِ خيرِ الأممِ سيّدنا محمّدٍ، أرسلَهُ ربُّهُ بالنّورِ والهدى رحمةً للعالَمِينَ، فكان السِّراجَ المنيرَ، والبشيرَ النّذيرَ، وعلى آلِهِ وصحبِهِ أجمعين، ومَنْ اهتدى بهديه إلى يومِ الدّينِ.

أمّا بعد:

فقد شرّفَ اللهُ ـ سبحانَهُ وتعالى ـ اللّغةَ العربيّةَ، بأن جعلها لغةَ القرآنِ الكريمِ الذي لا يأتيه الباطلُ من بين يديهِ ولا مِنْ خلفِهِ ؛ لذا كانَ لزامًا أنْ يكونَ لها من العلماءِ المخلِصِينَ الذين ســـخّرَ هُمْ اللهُ لخدمَتِهَا، كالخليل، وسيبويه، والمبرد، والكسائي، وابن مالك، وابن النّاظم وابن هشام ... وغيرِهم، فقاموا بالمَهَمَّةِ خيرَ القيامِ؛ لأنّهم هم الذين تصدُّوا للّحنِ، وقاموا بصياغةِ القواعدِ فمهّدوا السّبيلَ إلى تعلُّمِ العربيّةِ، وأخلصوا في عملِهم لها، فكانت جهودُهم خيرَ شاهدٍ على ذلكَ، وفي هذه الدّراسةِ بيانٌ لجهودِ بعضِ أولئك العلماءِ، وهو كتابُ الخلاصةِ لابنِ مالكِ المعروف بالألفيةِ، الّذي ترك بصماتٍ واضحةً لا يمحوها الدّهرُ.

ولما لها من أهميّة في الدّرسِ النّحويّ، فانتقيتُ شرحين منْ شروحها وهما: شـــرح ابن النّاظم (ت686هـ) المسمى بـ: (شرح ابن النّاظم)، وشرح ابن هشام (ت 761هـ) المسمى بـ: (أوضح المسالكِ إلى ألفيّة ابنِ مالك)، للموازنة بينهما لبيانِ المنهجِ الّذي اتّبعَهُ كلا الشّارحين في شرحيهِما للألفيّة، فهما من الشّروح الوافية للألفية، فقد حويا الكثيرَ من الشّواهدِ النّحويّةِ، والعديدَ من المسائلِ الخلافيةِ بينَ النُّحاةِ، وقد اتبعتُ في هذه الدّراسة: المنهج الوصفي التّحليلي الذي يتناسب مع طبيعة هذا البحث، وقد قسمته إلى ثلاثة مباحث.

المبحث الأوّل ـ التّعريف بابن مالك وبالشّارحين:

أولاً ـ التّعريف بابن مالك وبالألفية: ابن مالك: جمال الدّين أبوعبدالله محمّد بن عبدالله الطّائي الجيّاني، المعروف بابن مالك النحويّ [1]، ولد سنة ستمائة، أو إحدى وستمائة، بجيّان مدينة بالأندلس، [2] ومؤلفاته الّتي لا تخفى على أحدٍ دليل على سعة اطلاعه، ووفرة علمه ومن مؤلفاته :

1ـ الألفيـة: هي منظومة نحويّة جمع فيها مقاصد العربيّة، وإنّما اشتهرت بالألفيّة لأنّها ألف بيت في الرّجز أولها[3] : قال محمّد هو ابن مالك : أحمد ربيّ الله خير مالك[4]

وتعدّ الألفيّة من أهم مراجع النّحو، ولعلّ كثرة الشّرّاح لها خير شاهد لمكانتها وأذكر منهم :

ر.م	اســـــم الشارح	تاريخ الوفاة
1	بدر الدّين أبو عبدالله محمّد ـ ابن النّاظم	686 هـ
2	شهاب الدّين محمّد بن أحمد بن الخولي	693هـ
3	محمّد بن أبي الفتح الحنبليّ	709هـ
4	شمس الدّين محمّد بن محمّد – ابن الجزري	711هـ
7	الحسن بن قاسم المراديّ	749هـ
8	زين الدّين عمر بن المظفّر – ابن الورديّ	749هـ
9	شمس الدين أبوعبدالله محمّد بن أحمد – ابن اللّبّان	749هـ
10	جمال الدّين عبدالله بن يوسف - ابن هشام	761هـ

وغيرهم من الشّرّاح. [5]

ومن مؤلفاته – أيضًا- : إعراب مشكل البخاريّ، والاعتضاد في الظّاء والضّاد، وإكمال الأعلام بمثلث الكلام، وتحفة المودود في المقصور والممدود، وتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد وشرحه، سبك المنظوم وفكّ المختوم، والضّرب في معرفة لسان العرب، وعدة اللّافظ وعمدة الحافظ، وفعل وافعل، والكافية الشّافية وشرحها، ولامية الأفعال، والمقدّمة الأسديّة، والنّظم الأوجــز فيما يهمز، وغيرها من التّصانيف المشهورة [6]

شيوخه: " أخذ ابن مالك العربيّة بمسقط رأسه بجيّان عن ابن الطّيلسان،[7]وابن خيار الكلاعي،[8]وقرأ كتاب سيبويه علي ابن مالك المرشانيّ[9]»[10]، وجلس في حلقة أبي علي الشّلوبينيّ[11] وقــرأ عن ثابت ابن حيّان[12] وهو من الأئمة المقرئين،[13] وسمع بدمشق من أبي صادق الحسن بن صبّاح،[14]وأبي الحسن السّخاوي،[15] وغيرهم،[16] (وجالس بحلب ابن يعيش، وتلميذه ابن عمرون [17] .)[18]

تلاميـــــذه: كان علم ابن مالك ضّياء استنارت به جماعة كثيرة، فقد روى عنه ابنه بدر الدّين، والشّمس ابن أبي الفتح البعليّ[19]، والبدر ابن جماعة، وابن العطار، [20] كما روى عنه الألفيّة شهاب الدّين محمّود. [21]

وفاتـــــه: توفي ابن مالك – رحمه الله – وقد نيف على السّبعين، [22] حيث ذهبت أغلب المراجع إلى أنّ وفاته سنة (672 هـ) اثنتين وسبعين وستمائة، [23] وحدد بعضها اليوم فذكروا انّه الثّاني عشر من شعبان. [24]

ثانيًا ـ التّعريف بان النّاظم: مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن عبد الله بن عبد الله بن مَالك الإِمَام، بدر الدّين بن الإِمَام جمال الدّين الطَّائِي الدِّمَشْـــقِي الشَّافِعِي النَّحْوِيّ بن النَّحْوِيّ، كَانَ إِمَامًا فهما ذكيا، حاد الخاطر، إِمَامًا فِي النَّحْو والمعاني وَالْبَيَان والبديع وَالْعرُوض والمنطق، جيد الْمُشَاركَة فِي الْفِقْه وَالْأُصُول. أَخذ عَن وَالِده، سكن بعلبك، فَقَرَأَ عَلَيْهِ بهَا جمَاعَة، مِنْهُم بدر الدّين بن زيد، فَلَمَّا مَاتَ وَالِده طلب إِلَى دمشق، وَولي وَظِيفَة وَالِده، وتصدى للاشتغال والتصنيف، وَكَانَ إِمَامًا فِي مواد النّظم، من النَّحْو والمعاني وَالْبَيَان والبديع، وَلم يقدر على نظم بَيت وَاحِد بِخِلَاف وَالِده.

وَله من التصانيف: شـــرح ألفية وَالِده، شرح كافيته، شرح لاميته، تَكْمِلَة شرح التسهيل، لم يتمه، الْمِصْبَاح فِي اخْتِصَار الْمِفْتَاح فِي الْمعَانِي، روض الأذهان فِيهِ، شرح الملحة، شرح الحاجبيّة، مُقَدّمَة فِي الْعرُوض، مُقَدّمَة فِي الْمنطق، وَغير ذَلِك.

وفاته: مَاتَ بِدِمَشْق يَوْم الْأَحَد ثامن الْمحرم سنة (686هـ) سِتّ وَثَمَانِينَ وسِتمِائَة.[25]

ثالثًا ـ التّعريف بابن هشام: عبد الله بن يُوسُف بن أَحْمد بن عبد الله بن هِشَام الْأنْصَارِيّ الشَّيْخ جمال الدّين الْحَنْبَلِيّ النَّحْوِيّ الْفَاضِل، الْعَلامَة الْمَشْهُور، أَبُو مُحَمَّد. قَالَ فِي الدُّرَر: ولد فِي ذِي الْقعدَة سنة ثَمَان وَسَبْعمائة.

تفقه للشَّافِعِيّ ثمَّ تحنبل، وأتقن الْعَرَبيَّة ففاق الأقران ؛ بل الشُّيُوخ، وَتخرج بِهِ جمَاعَة من أهل مصر وَغَيرهم، قَالَ ابْن خلدون: مَا زلنا وَنحن بالمغرب نسْمع أَنه ظهر بِمصْر عَالم بِالْعَرَبِيَّةِ، يُقَال لَهُ ابْن هِشَام، أنحى من سِيبَوَيْهِ.

صنّف: مُغنِي اللبيب عَن كتب الأعاريب؛ اشْتهر فِي حَيَاته وَأَقْبل النَّاس عَلَيْهِ - وَقد كتبت عَلَيْهِ حَاشِيَة وشرحا لشواهده - التَّوْضِيح على الألفية؛ مُجَلد، رفع الْخَصَاصَة عَن قراء الْخُلَاصَة؛ أَربع مجلدات، عُمْدَة الطَّالِب فِي تَحْقِيق تصريف ابْن الْحَاجِب؛ مجلدان، التَّحْصِيل وَالتَّفْصِيل لكتاب التذييل والتكميل؛ عدَّة مجلدات، شرح التسهيل؛ مسودة، شرح الشواهد الْكُبْرَى، الصُّغْرَى، الْقَوَاعِد الْكُبْرَى، الصُّغْرَى، شذور الذَّهَب، شَرحه - وَقد كتبت عَلَيْهِ حَاشِيَة لما قرئَ عَليّ - قطر الندى، شَرحه، الْجَامِع الْكَبِير، الْجَامِع الصَّغِير، شرح اللمحة لأبي حَيَّان، شرح بَانَتْ سعاد، شرح الْبردَة، التَّذْكِرَة؛ خَمْسَة عشر مجلدا، الْمسَائِل السّفرية فِي النَّحْو؛ وَغير ذَلِك، وَله عدَّة حواش على الألفية والتسهيل؛ وَقد ذكرت مِنْهَا جملَة فِي الطَّبَقَات الْكُبْرَى.

توفّي لَيْلَة الْجُمُعَة خَامِس ذِي الْقعدَة سنة(761 هـ) إِحْدَى وَسِتِّينَ وَسَبْعمائة.[26]

المبحث الثّاني ـ أسلوب الشّارحين:

أولًا ـ تسمية أبواب الألفية وترتيبها: لقد حافظ كلاهما على تسلسل أبوابها كما رتبها ابن مالك بدءًا من باب الكلام وما يتألف منه وانتهاء بباب الإدغام إلا أنّ ابن هشام عدّل صياغة عناوين بعض الأبواب، فتصرف في تسمياتها على سبيل التّوضيح ومن أمثلة ذلك ما يلي:

الألفية	أوضح المسالك
الابتداء	المبتدأ والخبر
كان وأخواتها	الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر
إنّ وأخواتها	الأحرف الثّمانية الدّاخلة على المبتدأ والخبر
كم وكأين وكذا	كنايات العدد

ثانيًا ـ موقفهما من متن الألفية:

1 ابن النّاظم: أورد جميع أبيات الألفية ابتداء بفاتحة الألفية وانتهاء بخاتمتها، ولكنه استثنى البيتين الأولين، والأربعة الأخيرة التي ختمت بها من الشّرح، واقتصر على شرح أبيات المتن التي حوت مسائل النحو والصّرف.

2 ـ ابن هشام: أعرض الشارح عن سرد أبيات الألفية، فلم يسبق شرحه بمجموعة أبيات أو بيتًا أو جزءً من بيت ليعلق عليها أو يمهد لها، وإنّما انطلق من أبواب الألفية عرضًا وشرحًا وتحليلًا من خلال كلمات محدودة من الألفية نثرها في أثناء شرحه

ثالثًا ـ طريقتهما في تناول المتن:

1 ابن النّاظـــم: كان يسوق ـ في أغلب الأحيان ـ البيت أو البيتين أو أكثر كاملة غير مجزوءة ثمّ يتبعها بشرح موجز ومن أمثلة البيت ما جاء في باب المعرب والمبنى

والاسم منه معرب ومبني لشبهٍ من الحروف مدني[27]

تقدير الكـــلام: أنّ الاسم منه معرب ومنه مبني، أي: أنّ الاسم منحصر في قسمين: أحدهما المعرب، وهو: ما سلم من شبه الحرف، ويسمى متمكنًا، والثاني المبني، وهو ما أشبه الحرف شبهًا تامًا...) [28]، ومثال البيتين ما جـاء في باب النكرة والمعرفة

نكــرة قابل أل مؤثرا أو واقع موقع ما قد ذكرا
وغيره معرفة كهم وذي وهند وابني والغلام والذي[29]

(الاسم على ضربين: معرفة ونكرة، وهي الأصل، لاندراج كل معرفة تحت كل نكرة من غير عكس، والمعرفة منحصرة؛ بالاستقراء؛ في سبعة أقسام: ستة نبّه عليها، وهي: المضمر، نحو: هم وأنت، والعلم، نحو: زيد وهند، واسم الإشارة، نحو: ذا وذي، والموصول، نحو: الذي والتي، والمعرف بالألف واللام، نحو: الغلام والفرس، والمعرّف بالإضافة، نحو: ابني وغلام زيدٍ. وواحد أهمله المصنف، وهو المعرّف بالنّداء، نحو: يا رجل، فهذه السّبعة هي المعارف، وما عداها من الأسماء فنكرة.)[30] وقد يذكر أكثر من بيتين ومثاله ما جاء في باب الابتداء:

مبتدأ زيد وعاذر خبر إن قلت زيد عاذر من اعتذر
وأول مبتدأ والثاني فاعل اغنى في أسارٍ ذان
وقس وكاستفهامٍ النفي وقد يجوز نحو فائز أولو الرشد
والثان مبتدأ وذا الوصف خبر إن في سوى الإفراد طبقًا استقر[31]

المبتدأ: هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية، غير المزيدة، مخبرًا عنه، أو وصفًا رافعًا لمكتفىً به.)[32]، كما أنّه كان خلال الشّرح يعيد ذكر بعض الأبيات مجزوءة بعد أن ذكرها كاملة قبل الشّرح، كما جاء في باب المعرب والمبني، فبعد أن ذكر بيت الألفية كاملًا في قوله:

والاسم منه معرب ومبني لشبهٍ من الحروف مدني

تقدير الكلام: أن الاسم منه معرب ومنه مبني، أي: أن الاسم منحصر في قسمين: أحدهما المعرب، وهو: ما سلم من شبه الحــرف، ويسمّى متمكنًا، والثاني المبني، وهو ما أشبه الحرف شبهًا تامًا. فيعيد ذكر الشطر الثاني من البيت السّابق فيقول: وهو المراد بقوله:

..... لشبهٍ من الحروف مدني

أي : يبني الاسم لشبه بالحرف، مقرب منه [33] ،
وقد يكتفي بإعادة ذكر كلمة أو كلمتين من البيت بعد أن ذكره كاملًا قبل الشّرح ومن أمثلة ذلك ما جاء في باب إعمال اسم الفاعل

كفعله اسم فاعلٍ في العمل إن كان عن مضيِّه بمعزل
وولي استفهامًا أو حرف ندا أو نفيًا أو جا صفةً أو مسندا[34]

المراد باسم الفاعل: ما دل على حدث، وفاعله جاريًا مجرى الفعل في إفادة الحدوث، والصلاحية للاستعمال بمعنى الماضي والحال والاستقبال، فبعد أن ذكر بيتين قبل الشّرح يعود فيذكر جزءً من البيت السّابق فيقول:

قوله: ..... أو حرف ندا ... .

مثاله: يا طالعًا جبلا، والمسوغٍ لإعمال (طالعًا) هنا هو اعتماده على موصوف محذوف.[35]

2 ـ ابن هشـــام: عرفنا فيما سبق أنّ ابن هشام أعرض عن سرد أبيات الألفية، وإنّما انطلق من أبواب الألفية عرضًا وشرحًا وتحليلًا من خلال كلمات محدودة من الألفية نثرها في أثناء شرحه ومثال ذالك ما جاء في باب شرح الكلام:
(هذا باب شرح الكلام، وشرح ما يتألف الكلام منه: الكلام ــ في اصطلاح النحويين ــ عبارة عمّا اجتمع فيه أمران: اللفظ، والإفادة ... وأقل ما يتألف الكلام من اسمين: كـ "زيد قائم" ومن فعل اسم، كـ "قام زيد" ومنه "استقم"؛ فإنه من فعل الأمر المنطوق به، ومن ضمير المخاطب المقدَّر بأنت.)[36] فنجد أنّه قد مثّل بفعل الأمر " استقم "الوارد في قول النّاظم:

كلامنا لفظ مفيدٌ كاستقمْ واسم وفعل ثم حـــرف الكلم[37]

وعند ذكره لعلامات الحـــرف بقوله: (ويعرف الحرف بأنه: لا يحسـن فيه شيء من العلامات، التسع، كـ "هل"، و"في"، و"لم".)[38] ، فنجد أنّه قد مثّل بالأحرف الثّلاثة نفسها الواردة في قول النّاظم:

سواهما الحرف كهل وفي ولم فعل مضارع يلي لم كيشم

ومثال ذلك - أيضًا - عند حديثه عن أنواع الفعل في قوله: (والفعل جنس تحته ثلاثة أنواع: أحدها: المضارع، وعلامته أن يصلح ؛ لأن يلي "لم" نحو " لم يقم، ولم يشَم"، والأفصح فيه فتح الشين لا ضمها...)[39] حيث نجد أنّه قد مثل بالفعل "يشم" الواردة في بيت الألفية السّابق الذّكر

المبحث الثّالث ـ منهجهما في استخدام الشّواهد النّحويّة:

الاستشهاد: كلمة مزيدة بستّة أحرف جذرها المعجمي، أو أصلها اللغوي هو الفعل الثّلاثي شَهِد، وفي معنى كلمة شَهِدَ، يقول ابن فارس: " الشِّينُ وَالْهَاءُ وَالدَّالُ أصل يدلّ على حضور وعلم وإعلام، لا يخرج شيء من فروعه عن الذي ذكرناه. من ذلك الشهادة، يجمع الأصول التي ذكرناها من الحضور، والعلم، والإعلام. يقال شهد يشهد شهادة. والمشهد: محضر الناس.»[40]، وجاء عن ابن منظور قوله: «الشَّاهِدُ العالم الذي يُبَيِّنُ ما عَلِمَهُ، وَالْجَمْعُ أَشْهاد وشُهود، واستشهاده: سأَله الشَّهَادَةَ، والشَّهادَة خَبرٌ قاطعٌ تقولُ مِنْهُ: شَهِدَ الرجلُ عَلَى كَذَا، وشَهِدَ فُلَانٌ عَلَى فُلَانٍ بِحَقّ، فَهُوَ شَاهِدٌ، والمُشاهَدَةُ: الْمُعَايَنَةُ. وشَهِدَه شُهوداً أَي حَضَره، فَهُوَ شاهدٌ. وقَوْم شُهُود أَي حُضور، وشَهِدَ لَهُ بِكَذَا شَهادةً أَي أَدّى مَا عِنْدَهُ مِنَ الشَّهادة، فَهُوَ شاهِد.»[41]

وأمّا في الاصطلاح: فهو الدّليل الذي يذكر لإثبات قاعدة كلية من كتاب أو سنة، أو من كلام عربي فصيح. [42]

أولًا ـ شـــــواهد القرآن الكريم : يقول السّيوطي : «أمّا القرآن فكل ما ورد أنّه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية، سواء أكان متواتراً أم آحادًا، أم شاذًا، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم تخالف قياًسا معلومًا،... وما ذكرته من الاحتجاج بالقراءة الشّاذة لا أعلم فيه خلافًا بين النّحاة، وإن اختلف في الاحتجاج بها في الفقه. »[43] ، وابن النّاظم وابن هشام كغيرهما من العلماء اعتمدا على نصوص القرآن الكريم وقراءاته وأولياها اهتماماً واضحاً، ونلاحظ ذلك من خلال اعتمادهما عليه في التّرجيح ، وقد بلغت شواهد القرآن الكريم وقراءاته عندهما:

- **ابن النّاظـــــم:** (تسع وثمانون وأربعمائة (489) آية، ثلاث وأربعون (43) منها مكررة)[44]

- ابن **هشـــام:** (أربعون وستمائة (640) آية، إحدى وسبعون (71) منها مكررة) [45]

ـ طريقتهما في التّقديم للشّاهد: لم يلتزم الشارحان في ذلك منهجًا واحدًا، فكانا يقدمانه بعبارات التّنزيه في مواضع، وبدونها في مواضع أخرى، ومن أمثلة الأوّل:

1 ـ قول ابن النّاظم في باب المعرب والمبني [46]: قال الله - عز وجل-: **﴿كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا﴾** [سورة الكهف /33]، وفي باب النّكرة والمعرفة [47] قوله: كما في قوله – تعالى- : **﴿أَنُلْزِمُكُمُوهَا وَأَنْتُمْ لَهَا كَارِهُونَ﴾** [هود /28]، وفي باب النّكرة والمعرفة - أيضًا - قوله[48]: قد جاء في الكتاب العزيز في قوله - سبحانه وتعالى -: ﴿ **إِذْ يُرِيكَهُمُ اللَّهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلًا وَلَوْ أَرَاكَهُمْ كَثِيرًا لَفَشِلْتُمْ** ﴾ : [الأنفال / 43].

2 ـ قول ابن هشام وفي باب النّكرة والمعرفة[49]: قال الله – تعالى- : **﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ﴾**، [البقرة 137] وقوله في باب المبتدأ والخبر، كقوله – تعالى- **: ﴿أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا﴾** { محمد/24 }

ومن أمثلة الثّاني ـ ذكرهما للشّاهد القرآني دون عبارات التّنزيه:

1 ـ قول ابن النّاظم في باب النّكرة والمعرفة[50]: نحو **﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾** [الفاتحة /5] ، وقوله في باب الموصول[51]: نحو: **﴿ وَاللاَّئِي يَئِسْنَ مِنَ الْمَحِيضِ ﴾** [الطلاق /40].

2 ـ قول ابن هشام في باب شرح الكلام [52]: وتطلق الكلمة لغة ويراد بها الكلام، نحو: **﴿كَلَّا إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا﴾**{ المؤمنون / 100}، وفي باب إعراب الأفعال الخمسة [53]: فإن رفعها بثبوت النون، وجزمها ونصبها بحذفها نحو: **﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا﴾** { البقرة / 24}

❷ـ طريقتهما في ذكر الشّاهد:

أ ـ **الاكتفاء بذكر موطن الشّاهد،** فقد يكون كلمة أو كلمتين، ومن أمثلة ذلك:

1ـ ما ذكره ابن الناظم في باب ما لا ينصرف في قوله: ويجوز أن يصرف ما لا يستحق الصرف للتناسب، كقراءة نافع والكسائي [54] قوله – تعالى-: **﴿سَلَاسِلًا ﴾** [الإنسان/4] و **﴿قَوَارِيرًا ﴾** [الإنسان/15] ، وفي باب عوامل الجزم في قوله: **وأما (لا)** الطلبية فهي الداخلة على المضارع في مقام النهي أو الدعاء [55]، نحو **﴿لا تحزن﴾** [التوبة/20] و **﴿لا تؤاخذنا﴾** [البقرة/286].

2ـ **ما** ذكره ابن هشام في باب نوني التّوكيد[56] بقوله: الرابع: أنها تعطى في الوقف حكم التنوين؛ فإن وقعت بعد فتحة؛ قلبت ألفا؛ كقوله – تعالى- **: ﴿لَنَسْفَعًا﴾** [العلق / 15]،﴿وَلَيَكُونًا﴾ [يوسف / 32]، وما جاء في باب شرح الكلام عند حديثه عن علامات الفعل بقوله: الرابعة: نون التوكيد شديدة أو خفيفة: نحو: **﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلِيَكُونًا﴾**

ب ـ وقد يوردان الآية بتمامها وإن كانت طويلة كما صنعا في باب عطف النّسق، عند حديثهما عن جواز عطف الفعل على الفعل بشرط اتحاد زمانهما وإن اختلف نوعاهما [57] بقوله – تعالى-: ﴿**تَبَارَكَ الَّذِي إِنْ شَاءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِنْ ذَلِكَ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَيَجْعَلْ لَكَ قُصُورًا**﴾ [الفرقان / 10]

ج **ـ الاستشهاد بأكثر من آية واحدة:** ومن الأمثلة على ذلك ما أورداه في باب ظنّ وأخواتها تستعمل (رأي) لرجحان الوقوع [58]، كقوله – تعالى-: ﴿**إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيداً وَنَرَاهُ قَرِيبًا**﴾ [المعارج / 6، 7] والغالب كونه لليقين، وكذلك عند ذكرهما لموضع من المواضع التي يجب فيها كسر همزة (إنّ) وهو عند وقوعها جوابا للقسم، فقد استشهدا بقوله- تعالى-: ﴿**حم وَالْكِتابِ الْمُبِينِ إِنَّا أَنْزَلْناهُ فِي لَيْلَةٍ مُبارَكَةٍ**﴾ [الدخان /2،1 ، 3].

ب **ـ القراءات القرآنيّة وموقفهما من الاستشهاد بها:** أجمع النّحاة على أنّ النّص القرآني بكل قراءاته المتواترة والشّاذة أصح كلام عربي يحتج به، فقد نصّ عن ذلك سيبويه في قوله: «إنّ القراءة لا تُخالَفُ؛ لأنّ القراءة السُّنَّةُ.»، [59] ويقول الفرّاء: «والكتاب أعرب وأقوى في الحجة من الشّعر.». [60]

ولم يختلف موقف الشّـــارحين عن أولئك النّحاة في جواز الاحتجاج بالقراءات على اختلاف أنواعها، فكان موقفهما من الاحتجاج بالقراءات واضحاً لا يحتاج إلى إثبات أو تأكيد، ويكفي لمعرفة ذلك الإشارة إلى بعض الشّواهد ـ من القراءات ـ الواردة بالشّرحين، وكانا ينصّان عن أصحابها في بعض الأحيان، ومثاله ما ورد في شرح ابن النّاظم عند حديثه عن إن المشبهة بليس: وقد ندر إجراء (إن) النافية مجرى (ليس) في قراءة سعيد بن جبير [61]:﴿**إِنِ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادًا أَمْثَالُكُمْ**﴾ [الأعراف/194].

وقد لا يذكران اسم القارئ و يكتفيان بقولهما: قراءة بعضهم أو قرئ، أو قراءة من قرأ، ومن أمثلة ذلك عندهما: وعليه قراءة بعضهم[62]: ﴿**ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ**﴾ [مريم/69] بنصب **أَيُّهُمْ**، و من هذا قراءة من قـرأ (**فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلاَّ قَلِيلٌ مِنْهُمْ**) [البقرة/ 249]. على تقدير: إلا قليل منهم لم يشرب [63]، ونحو: ﴿**وَلاتَ حِينَ مَناصٍ**﴾ **[ص / 3]**، أي: ليس الحين حين فرار، ومن القليل قراءة بعضهم برفع الحين[64]، كما قرئ [65]: ﴿**وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانِهَا مِنْكُمْ**﴾ [النساء / 16] .

فمن الواضح أنّهما اتخذا القراءات مصدراً في إثبات القواعد التي احتوتها الألفية ـ كغيرهما من شرّاحها، والأمثلة على ذلك كثيرة لا مجال لذكرها في هذا المقام.

تكرار الآيات القرآنية : سبق وأن ذكرنا بأنّ عدد الآيات القرآنية المكررة عند ابن النّاظم: ثلاث وأربعون(43) آية، وعند ابن هشام: إحدى وسبعون (71) آية، وأنّ

تكرارها يكون لأسباب متعددة منها: وجود أكثر من شاهد في الآية الواحدة، أو تكرار الآية لتكرار المسألة، أو لوجود أكثر من قراءة في الآية، وسأكتفي بذكر مثال واحد اشترك فيه الشارحان، وهو قوله تعالى : ﴿**وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْلَمُونَ** ﴾ [التوبة / 6]

استشهد الشّارحان من الآية السّابقة بقوله – تعالى- : ﴿**وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ**﴾في أكثر من موضع جاء الموضع الأوّل في باب الفاعل[66]، وجاء الموضع الثّاني في باب إعراب الفعل[67]، وفي باب الاشتغال.[68]

ثانياً ـ الحديث النّبـوي الشّـــريف : الحديث الشّريف : " هو ما رُوي عن الرّسول - صلّى الله عليه وسلّم - بعد النّبوة من قوله وفعله وإقراره" [69] ، وكلامه - صلّى الله عليه وسلّم - يُعَدُّ في المرتبة الثّانية بعد القرآن الكريم ، لو ثبت أنّه قاله على اللّفظ المروي، وذلك نادرٌ جداً؛ إنّما يوجد في الأحاديث القصار، على قلّة - أيضاً- فإنّ غالب الأحاديث مروي بالمعنى؛ ولكن تداولتها الأعاجم والمولدون قبل تدوينها، فرووها بما أدّت إليه عبارتهم فزادوا ونقصوا، وقدّموا وأخّروا، وأبدلوا ألفاظاً بألفاظٍ, ولهذا نرى أنّ النّحويين قد اختلفوا في الاستشهاد به بين مقّل ومكثر، فنجد أبا حيّان يستنكر على ابن مالك كثرة استشهاده بالحديث في كتابه شرح التّسهيل ، وإنّما ترك العلماء ذلك, لعدم وثوقهم أنّ ذلك لفظ الرّسول صلّى الله عليه وسلّم, إذ لو وثقوا بذلك لجرى مجرى القرآن في إثبات القواعد الكليّة ، وإنّما كان ذلك لأمرين : أحدهما ـ أنّ الرّواة جوّزوا النّقل بالمعنى.

الأمر الثّانـــي ـ أنّ اللّحن وقع كثيراً فيما روي من الحديث؛ لأنّ كثيراً من الرّواة كانوا غير عرب، ولا يعلمون لسان العرب بصناعة النّحو، فوقع اللّحن في كلامهم، وهم لا يعلمون ذلك، وقد وقع في كلامهم وروايتهم غيرُ الفصيح من لسان العرب.[70]

ولعلّ هذا ما جعل النحاة لم يكثروا من الاستشهاد بالحديث، فهذا سيبويه نجده قد استشهد بثمانية أحاديث فقط[71]، «فقد أوردها في أثناء كلامه على بعض الموضوعات النّحويّة لتبيين بعض الأوجه الإعرابية ، ولم يتبين من كلامه عليها أو مما قدم لها أنّها من الأحاديث وإنّما كان يدرجها مع أمثلة الكتاب فيقول مثلاً : وأمّا قولهم ، أو: يقول ، أو: من العرب من يرفع ...»[72]

ولم يستشهد المبرد في كتابه المقتضب إلّا بأربعة أحاديث، ولم يصرح بأنّها أحاديث إلّا في موضع واحد. [73]

وقد تفاوتت عند شرّاح الألفية فبلغت عند بعضهم سبعة وسبعين حديثاً، وقد جاءت عندهم دعماً وتأكيداً للشّاهد القرآني أو الشّعري، كما فعل المتقدمون من النّحاة وليس لتأسيس القواعد وصياغتها[74] ، وبلغت عند الشّارحين:

1-بلغت عند ابن النّاظم في شرحه (41) واحداً وأربعين حديثاً[75]، ومن خـــلال تتبعنا للشرح نجد أنّ ابن النّاظم كان يشـــير إلى الأحاديث بعبارات واضحة ومن الأمثلة على ذلك: قوله في باب المعرب والمبني ، وفي الحديث على بعض الروايات: **" اللّهم اجعلها عليهم سنينًا كسنين يوسف "**[76]، وفي باب النّكرة والمعرفة قوله : وفي الحديث: {**قطِ قطِ بعزتك وكرمك**}[77]، وقوله في موضع أخر: لوروده في الحديث، كقوله - صلى الله عليه وسلم - في حديث أم زرع: { **صفر وشاحها** }[78]، وقوله في باب التعجب وقوله - صلى الله عليه وسلم - لأبي هريرة: { **سبحان الله إن المؤمن لا ينجس**}[79]، وفي باب البدل قوله: ومنه قوله - صلى الله عليه وسلم: { **إن الرجل ليصلي الصلاة وما كتب له نصفها ثلثها ربعها ..... إلى عشرها"** [80]

2- بلغت عند ابن هشام في شرحه أوضح المسالك (36) ستة وثلاثين حديثا[81]، ومن خلال تتبعنا للشرح نجد أنّ ابن هشام لم يكن يشير إلى الأحاديث بعبارات واضحة فكان يشير إليها بأنها أحاديث في مواضع وكان يذكرها في مواضع كثيرة خلال شرحه دون الإشارة إلى أنها أحاديث ومن الأمثلة على ذلك: قوله في باب الأسماء الستة وشروط إعرابها: ومنه الحديث[82]: { **من تعزى بعزاء الجاهلية فأعِضُّوه بهن أبيه ولا تكنوا**}[83]، والثّاني جاء في باب التنازع في العمل بقوله: وفي الحديث[84]:{ **تسبحون وتكبرون وتحمدون دبر كل صلاة ثلاثا وثلاثين**}[85]، وفي باب حروف الجر قوله: كقوله عليه الصلاة والسلام[86]**: {يا رب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة }**[87]، ففي الأحاديث السّابقة نلاحظ أنّه كان يسبقها بما يبين أنّه حديث شريف، وقد لا يسبقه بما يبين بأنّه حديث كما هو الحال في الأمثلة التّالية: وفي باب النكرة والمعرفة: ومن الفصل[88]: **{إن الله ملككم إياهم}**[89]، وفي باب المبتدأ والخبر: وعند بعضهم[90]: **{ومن لم يستطع فعليه بالصوم}**[91]، وفي باب التعجب[92]: **{سبحان الله إنّ المؤمن لا ينجس }**[93]

ثالثًا ـ الشّواهـــد الشّعـــريّة : الشّعر أحد وسائل السّياق التي بنيت عليها قواعد اللغة، لذا اعتنى العرب به، فوضعوا للذي يحتج به من الشّعر أسسًا زمانيّة ومكانيّة ، فمن حيث الزّمن قسم علماء اللغة الشّعراء الذين يحتج بشعرهم ويستشهد به في اللغة إلى أربع طبقات : الطَّبَقَة الأولى : الشُّعَرَاء الجاهليون وهم قبل الْإِسْلَام ، الطبقة الثَّانِيَة :

المخضرمون وهم الَّذين أدركوا الْجَاهِلِيَّة وَالْإِسْلَام ، والطّبقة الثَّالِثَة : الإسلاميون وهم الَّذين كَانُوا فِي صدر الْإِسْلَام ، والطبقة الرَّابِعَة المحدثون ، ثم صار المحدثون طبقات: أولى وثانية على التّدريج، وهكذا في الهبوط إلى وقتنا هذا.[94]

وكانت نهاية الفترة للشّعر الذي يؤخذ به بإبراهيم بن هرمة (ت150 هـ)[95] فهو آخر الحجج، وأوّل الشعراء المحدثين بشّار بن برد[96] ، وقد احتجّ سيبويه في كتابه ببعض شعره تقربًا إليه ؛ لأنّه كان هجاه لتركه الاحتجاج بشعره ،[97] فالطبقتان الأوليان يستشهد بشعرهما إِجْمَاعاً ، وَأمّا الثَّالِثَة فَالصَّحِيح صِحَة الاستشهاد بكلامها ،[98] وقد أجمعوا على أنّه لا يحتـــج بكلام المولدين والمحدثين وورد عن الزّمخشـــري في الكشّاف ما يقتضي تخصيص ذلك بغير أئمة اللغة ورواتها[99] ، فإنّه استشهد على مسألة بقول حبيب بن أوس [100]، ثم قال: " وهو وإن كان محدثًا لا يستشهد بشعره في اللغة فهو من علماء العربية فاجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه ألا ترى إلى قول العلماء: الدّليل عليه بيت الحماسة فيقتنعون بذلك لتوثقهم بروايته وإتقانه". [101]

وقد بلغت الشّواهد الشّعرية عند ابن النّاظم في شرحه (679) ستمائة وتسعة وسبعين شاهدًا، في حين بلغت عند ابن هشام في شرحه (561) خمسمائة وواحدًا وستين شاهدًا. [102]

أولاً ـ طريقتهما في إيراد الشاهد الشّعري: استشهد الشّارحان في باب المعرب والمبني عند حديثهما عن لغات إعراب الأسماء السّتة بقول رؤبة بن العجاج:[103]

بأبِه اقتدى عدى في الكرم ومن يشابه أبه فما ظلم[104]

على إعراب (أب) بالحركات وهي لغة النّقص.[105] ، واستشهدا بقول الراجز :

إنّ أباها وأبا أباها قد بلغا في المجد غايتاها[106]

على لغة القصر في (أب)، وهو التزام الألف مطلقا، وجعل الإعراب بالحركات المقدرة في الألف أشهر من النقص فيها، وقد استشهد ابن النّاظم بالبيت كاملًا في حين استشهد ابن هشام بالشّطر الأوّل من البيت [107]، واستشهدا في باب المفعول المطلق على وجوب حذف عامله إذا وقع المصدر بدلاً من فعله بقول الشّاعر

يمرون بالدهنا خفافًا عيابهم ويخرجن من دارين بجر الحقائب
على حين ألهى النّاس جُلُّ أمورهم فندلاً زريق المال ندل الثّعالب[108]

فندلاً ناب مناب فعله أندل، وهو مصدر وعامله محذوف وجوباً والتّقدير: اندل ندلاً، نجد أنّ ابن النّاظم قد أورد البيتين السّابقين، ولم يقتصر على موطن الشّاهد في حين اقتصر ابن هشام على عجز البيت الثّاني. [109]، واستشهدا في باب الموصول بقول الشّاعر:

أسرب القطا هل من يعير جناحه لعلي إلى من قد هويت أطير[110]

على استعمال (من) لمن يعقل: تحقيقًا أو تشبيهًا، نجد أنّ ابن النّاظم قد أورد البيت السّابق كاملًا، في حين اقتصر ابن هشام على صدر البيت فقط[111].

فمن الملاحظ ممّا سبق أنّ ابن النّاظم كان يذكر البيت الشّعري كاملًا وقد يذكر أكثر من بيت عند استشهاده، أمّا ابن هشام فكان يكتفي في أغلب شواهده الشعرية بذكر موطن الشّاهد، بأن يذكر صدر البيت أو عجزه.

ثانيًا ـ تمثيلهما بأشعار المولدين : لقد أكثر الشّارحان من الاستشهاد بشعر القدماء، ولكنّهما لم يلتزما على الدّوام بذلك، فتجاوزا عصر الاحتجاج الذي حدده النّحاة وأوردا أشعاراً لعدد من الشّعراء المولدين على سبيل التّمثيل والاستئناس كغيرهما من شرّاح الألفية، وقد سُبقوا إلى ذلك بسيبويه والفارسي وابن جنّي وغيرهم من النّحاة[112] ، وذلك على النّحو الآتي :

مثّلا للفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف بقول أبي حيّة النّميريّ: [113]

كما خُط الكتاب بكف يومًا يهودي يقارب أو يزيل[114]

ـ مثّل ابن النّاظم في باب إعمال اسم الفاعل بقول اللاحقي،[115] بقوله وأنشد سيبويه على إعمال (فعل):

حَذِرٌ أموراً لا تضير وآمن ما ليس منجيَه من الأقدار [116]

على عمل صيغة المبالغة حذر عمل الفعل، فنصب المفعول: أمورًا. [117] مثّل الشّارحان في باب المبتدأ والخبر بقول أبي العلاء المعري [118]

يذيب الرعب منه كل عضبٍ فلولا الغمد يمسكه لسالا [119]

على جواز إثبات الخبر وحذفه بعد لولا، إذا كان خاصاً وله دليل، [120] ، وفي هذا الشّاهد أيضًا اكتفى ابن هشام بذكر عجز البيت فقط.

الهوامـــــــــش:

1) يُنظر: كشف الظنون ، لحاجي خليفة ،151/1 ،دار الكتب العلمية بيروت ،1992م ، بغية الوعاة ،جلال الدين السيوطي، 130/1 ، تح: محمد أبي الفضل إبراهيم ، دار الفكر ، ط2، 1997
2) يُنظر: نفح الطيب من غصن الأندلس الرطب ، لأحمد بن محمد التلمسانيّ ،228/2 ، تح : إحسان عباس ، دار صادر بيروت ، 1968.
3) يُنظر: كشف الظنون ،151/1 .
4) يُنظر: متن ألفية ابن مالك ، ص 1 ، ضبطها وعلق عليها د. عبد اللطيف بن محمد الخطيب ، مكتبة دار العروبة، ط1، الكويت، 2006م .
5) يُنظر: كشف الظنون ، 151/1 وما بعدها .
6) يُنظر: الوافي بالوفيات ، لصلاح الدّين الصّفديّ ، 360/3 ، دار فرانز شتايز ، ط2 ، 1974م
7) الْقَاسِم بن مُحَمَّد بن أَحْمد الْحَافِظ ابْن الطيلسان الْأنْصَارِيّ ، مَاتَ سنة ثِنْتَيْنِ وَأَرْبَعين وسِتمِائَة، ينظر: بغية الوعاة 261/2
8) ثَابت بن مُحَمَّد بن يُوسُف بن خِيَار أَبُو الْحسن الكلَاعِي الأندلسي اللبلي الملقب بِأبي رزين توفّي سنة ثَمَان وَعشْرين وسِتمِائَة، ينظر: الوافي بالوفيات10 / 291
9) سيد أَبِيه بن دَاوُد أَبُو الْأَصْبَغ المرشاني الأندلسي وَكَانَ شَيخا صَالحا مَوْصُوفا بالفقه توفّي سنة ثَلَاث وَسِتِّينَ وثلاثمائة، ينظر: الوافي بالوفيات16 /38
10) نفح الطيب ، 222/2 ، 223 .
11) عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله أبو على الشّلوبينىّ الأندلسىّ وفاته، فى سنة اثنتين وثلاثين وستمائة، ينظر: إنباه الرواة على أنباه النّحاة 2 /332 وما بعدها
12) ثَابت بن مُحَمَّد بن يُوسُف بن حَيَّان الكُلَاعِي ، أَبُو الْحُسَيْن الغرناطي. ت (628)هـ ، ينظر: بغية الوعاة ،1 / 482

13) يُنظر: بغية الوعاة ، 1/ 130 ، 131 .
14) الْحسن بن يحيى بن صباح بن الْحُسَيْن بن عَليّ أَبُو صَادِق الْقرشِي المَخْزُومِي الْمصْرِيّ الْكَاتِب، توفّي سنة اثْنَتَيْنِ وَثَلَاثِينَ وسِتمِائَة بِدِمَشْق، ينظر: الوافي بالوفيات 12 / 189
15) عَليّ بن مُحَمَّد بن عبد الصَّمد العلاّمة علم الدّين أَبُو الْحسن الهَمْداني السَّخاوي الْمصْرِيّ شيخ القرّاء بِدِمَشْق، تُوفي بِدِمَشْق سنة ثَلَاث وَأَرْبَعين وست مائَة، ينظر: الوافي بالوفيات 22/ 43
16) يُنظر: الوافي بالوفيات ، 222/2 ، 359/3 .
17) مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن أبي عَليّ ابْن أبي سعد ابْن عمرون الشَّيْخ جمال الدّين أَبُو عبد الله الْحلَبِي النَّحْوِيّ، تُوفِّي سنة تسع وَأَرْبَعين وست مائَة، ينظر: الوافي بالوفيات 1 / 161
18) يُنظر: بغية الوعاة ، 131/1 ، شذرات الذّهب ، 339/5 .
19) مُحَمَّد بن أبي الْفَتْح بن أبي الْفضل البعلي الْحَنْبَلِيّ الْعَلامَة الْفَقِيه النَّحْوِيّ وَمَات بِالْقَاهِرَةِ سنة تسع وَسَبْعمائة، ينظر: بغية الوعاة ، 1 / 207 ، 208
20) يُنظر: بغية الوعاة ، 130/1 .
21) محمود بن سلمان بن فهد بن محمود الحنبلي الحلبي ثم الدمشقيّ، ت (725) ينظر: الأعلام، 7 / 172
22) يُنظر: النّجوم الزّاهرة في ملوك مصر والقاهرة ، 7 / 244، لجمال الدّين بن تغري بردي، طبعة مصورة عن طبعة دار الكتب ، المؤسسة المصرية للطباعة، د ط : د ت .
23) يُنظر: الوافي بالوفيات 3 / 362 .
24) يُنظر: النّجوم الزّاهرة 7 / 244 ، وبغية الوعاة، 1 / 134، وشذرات الذّهب،339/5
25) يُنظر: بغية الوعاة ، 1/ 225.
26) يُنظر: بغية الوعاة ، 2 / 68 ، 69.
27) متن ألفية ابن مالك ، ص 2.
28) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، بدر الدين محمد بن مالك، ص 12، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط1، 2000 م
29) متن ألفية ابن مالك ، ص 4.
30) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ، ص 33.
31) متن ألفية ابن مالك ، ص 8..
32) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ، ص74.
33) يُنظر: المصدر السّابق، ص 12.
34) متن ألفية ابن مالك ، ص 8.
35) يُنظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ، ص 301، 302.
36) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام،، 1 / 14 تح: محمد محيي الدّين عبدالحميد، دار الطلائع، 2004م.
37) متن ألفية ابن مالك ، ص 1.
38) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، 1 / 15.
39) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، 1 / 17.
40) معجم مقاييس اللغة ، أحمد بن فارس ،3 / 221 ، مادة شهد ، تح: عبد السلام محمد هارون،دار الفكر، 1979م.
41) لسان العرب ، مادة شهد، 3 / 239 ، 240.
42) يُنظر: شرح التصريح على التوضيح ،1 / 14.
43) الاقتراح في أصول النّحو، 39.

44) شروح الألفية مناهجها والخلاف النّحوي فيها، محمود نجيب، ص 149، رسالة دكتوراه، جامعة حلب ، 1999م
45) المصدر السّابق، ص 150.
46) شرح ابن النّاظم، ص23.
47) المصدر السّابق، ص39.
48) المصدر نفسه، ص41.
49) أوضح المسالك إلى شرح ألفيّة ابن مالك، 1/ 212.
50) شرح ابن النّاظم، ص38.
51) المصدر السّابق، ص 56.
52) أوضح المسالك إلى شرح ألفيّة ابن مالك، 1/ 36.
53) المصدر السّابق، 1/ 92.
54) شرح ابن النّاظم، ص 472.
55) المصدر السّابق، ص493.
56) أوضح المسالك إلى شرح ألفيّة ابن مالك، 4 /110.
57) يُنظر: شرح ابن النّاظم، ص 391.، أوضح المسالك إلى شرح ألفيّة ابن مالك، 3 /334
58) يُنظر: شرح ابن النّاظم، ص 144، أوضح المسالك إلى شرح ألفيّة ابن مالك، 2 /38.
59) كتاب سيبويه ، 1 / 148 .
60) معاني القرآن للفراء، 1 / 14.
61) يُنظر: شرح ابن النّاظم، ص 109.، أوضح المسالك إلى شرح ألفيّة ابن مالك، 1 /228
62) يُنظر: شرح ابن النّاظم، ص 65.
63) المصدر السّابق، ص 213.
64) أوضح المسالك إلى شرح ألفيّة ابن مالك، 1 / 276، 277.
65) المصدر السّابق، 1 / 146.
66) يُنظر: شرح ابن النّاظم، ص 161، أوضح المسالك إلى شرح ألفيّة ابن مالك، 2 /79.
67) يُنظر: شرح ابن النّاظم ، ص 473.
68) أوضح المسالك إلى شرح ألفيّة ابن مالك، 2 /153.
69) أصول الحديث وعلومه و مصطلحاته ، محمد عجاج ، ص 27 ، دار الفكر ، ط 4 ، 1981م .
70) الاقتراح في أصول النحو وجدله ، ص 74 ،وما بعدها بتصرف.
71) شروح الألفية مناهجها والخلاف النّحوي فيها ، ص 158 ، وينظر الاستشهاد في كتاب المقتضب للمبرد ، زروقي جمعة، ص 45 ، رسالة ماجستير ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، الجزائر ، 2009 م.
72) الشاهد وأصول النّحو في كتاب سيبويه ، خديجة الحديثي ، ص 69 .
73) يُنظر:الاستشهاد في كتاب المقتضب للمبرد ، ص 45 .
74) يُنظر:شروح الألفية مناهجها والخلاف النّحوي فيها ، ص 159.
75) يُنظر: المصدر السّابق، الموضع نفسه، ولقد أحصيتها في شرح ابن النّاظم ووجدتها بالعدد المذكور.
76) يُنظر: شرح ابن النّاظم، ص 27.، الحديث رواه البخاري ومسلم (اللهُمَّ اجْعَلْهَا عَلَيْهِمْ سِنِينَ كَسِنِي يُوسُفَ) بحذف النون للإضافة وسكون الياء مخففة ، يُنظر: صحيح البخاري ، باب تسمية الوليد ، 8 / 44 ، وصحيح مسلم ، باب استحباب القنوت .. ، 1 / 467

77) يُنظر: المصدر السّابق، ص 46. الحديث يُنظر: صحيح مسلم، 4 / 2188، باب النار يدخلها الجبارون والجنة يدخلها الضعفاء مسلم بن الحجاج، تح: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي ، بيروت.

78) يُنظر: شرح ابن النّاظم ، ص322، يُنظر الحديث: اختصار صحيح البخاري وبيان غريبه، 4/ 213، شرح النووي على مسلم، 15/ 219،

79) يُنظر: المصدر السّابق ، 325. الحديث يُنظر: صحيح البخاري ، باب: الجنب يخرج ويمشي في السوق، 1 / 65

80) يُنظر: شرح ابن النّاظم ، ص395، الحديث يُنظر: مسند الإمام أحمد، حَدِيثُ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ، 31/ 189 تح: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، ط1، 1421 هـ - 2001 م

81) يُنظر أوضح المسالك إلى شرح ألفيّة ابن مالك، 1 / 11، وجاء في شروح الألفية مناهجها والخلاف النّحوي فيها ، ص 159، أنه استشهد بستة وعشرين حديثًا، ولم أستطع إحصاء أكثر من اثنين وعشرين حديثًا.

82) يُنظر أوضح المسالك إلى شرح ألفيّة ابن مالك، 1 / 68.

83) السنن الكبرى ، للنسائي ، 8 / 136 ، تح : حسن عبد المنعم شلبي ، مؤسسة الرسالة بيروت ، ط1 ، 2001 م .

84) يُنظر: أوضح المسالك إلى شرح ألفيّة ابن مالك ، 2 /169.

85) صحيح مسلم، 1/ 416، باب استحباب الذّكر.

86) يُنظر: أوضح المسالك إلى شرح ألفيّة ابن مالك ، 3 /47.

87) صحيح البخاري، 1/ 34 ،2 /49، 7/ 152، 8/ 48، 9/ 49

88) يُنظر: أوضح المسالك إلى شرح ألفيّة ابن مالك ، 1 /110

89) ينظر الحديث في كتاب : تخريج أحاديث إحياء علوم الدين، للعِراقي، وابن السبكى، والزبيدي ،استِخرَاج: أبي عبد اللَّه مَحمُود بِن مُحَمّد الحَدّاد، دار العاصمة للنشر، ط 1، الرياض : 1987 م،

90) يُنظر: أوضح المسالك إلى شرح ألفيّة ابن مالك ، 1 /187

91) صحيح مسلم، 2/ 1018، بَابُ اسْتِحْبَابِ النِّكَاحِ

92) يُنظر: : أوضح المسالك إلى شرح ألفيّة ابن مالك ، 3 /225.

93) صحيح البخاري، 1/ 65، بَابٌ: الجُنُبُ يَخْرُجُ وَيَمْشِي

94) يُنظر: العمدة في محاسن الشّعر وآدابه ، لابن رشيق القيرواني ، 1 / 113 ، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الجيل ، ط5 ، 1981 م ، وخزانة الأدب للبغدادي ، 1 / 5، 6 .

95) هو : إِبْرَاهِيم بن عَليّ بن سَلَمَة الفِهري الْمدنِي الشَّاعِر الْمَعْرُوف بِابْن هرمة من شعراء الدولتين الأموية والعباسية ت بعد (150) يُنظر: الوافي بالوفيات ، 6 / 40.

96) هو : بشّار بن برد بن يرجوخ بن أزدكرد بن شروستان. ويكنى بشّار أبا معاذ. وهو من مخضرمي شعراء الدولتين العبّاسية والأموية ، ت (168) ، يُنظر: الأغاني ، لأبي الفرج الأصبهاني ، 3 / 95 وما بعدها ، دار إحياء التراث العربي بيروت، ط1415،1 هـ، و وفيات الأعيان ، 1 / 271 وما بعدها ، والواقي بالوفيات ، 10 /85 وما بعدها .

97) يُنظر: الاقتراح في أصول النحو ، ص 122 ، 123 .

98) خزانة الأدب للبغدادي ، 1 / 6 .

99) يُنظر: الاقتراح في أصول النحو ، ص 120 ، 121 .

100) هو : حبيب بن أَوْس بن الْحَارِث بن قيس بن الْأَشَج بن يحيى بن مردان يَنْتَهِي إِلَى طَيء أَبُو تَمام الشَّاعِر الْمَشْهُور ، ت (مابين 228 : 232) هـ ، يُنظر: الأغاني ، 16 / 525 وما بعدها ، الوافي بالوفيات ، 11 / 225 وما بعدها .
101) الكشّاف ، 1 / 87 .
102) يُنظر: شروح الألفية مناهجها والخلاف النّحوي فيها، ص 168
103) قائله هو رؤبة بن العجاج ، واسمه : رؤبة بن عبد الله العجاج بن رؤبة التميمي السعدي، أبو الجحّاف، أو أبو محمد: راجز، من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية، ت 145هـ، الأعلام للزركلي، 34/3 .
104) يُنظر: ديوان رؤبة، ص 182 .
105) يُنظر: شرح ابن النّاظم، ص 20، أوضح المسالك إلى شرح ألفيّة ابن مالك، 1 / 69.
106) البيت من المتنازع في نسبته ، قيل : قائله هو أبو النجم ، وقيل: هو رؤبة بن العجاج يُنظر: الدّيوان ص 168، وقيل لبعض أهل اليمن، يُنظر: المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـشرح الشّواهد الكبرى، 190/1
107) يُنظر: شرح ابن النّاظم، ص 20، أوضح المسالك إلى شرح ألفيّة ابن مالك، 1 / 70.
108) البيت من المتنازع في نسبته ، قيل : هو للأحوص، وقيل : هو لأعشى همدان يُنظر: ديوان أعشى همدان ، ص 90 ، تح : د.حسن عيسى أبوياسين، دار العلوم الرياض ، ط1 ، 1983 ـ وقيل : هو لجرير ، يُنظر: المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـشرح الشواهد الكبرى ، 3 /1041
109) يُنظر: شرح ابن النّاظم، ص 194، أوضح المسالك إلى شرح ألفيّة ابن مالك، 2 / 189.
110) قائله هو العباس بنُ الأحنف، ويقال: مجنون بني عامر، والأول أشهر، يُنظر: المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـشرح الشّواهد الكبرى، 1/ 396
111) يُنظر: شرح ابن النّاظم، ص 57، أوضح المسالك إلى شرح ألفيّة ابن مالك، 2 / 152.
112) يُنظر: شروح الألفية مناهجها والخلاف النّحوي فيها ، ص 172 .
113) يُنظر: شرح ابن النّاظم، ص 291، أوضح المسالك إلى شرح ألفيّة ابن مالك، 3 / 159.
114) يُنظر: شعر أبي حيّة النّميريّ ، ص 177 ، تح : د. يحيى الجبوري ، منشورات وزارة الثّقافة دمشق، 1975 .
115) أبان بن عبد الحميد بن لاحق بن عفير الشَّاعِر مولى رقاش بن ربيعَة ، ت (200) هـ ، يُنظر: الوافي بالوفيات ، 5 / 200 ، 201 ، والأعلام ، 1 / 27
116) البيت من الكامل ، قال العيني « أقول: قائله هو أبو يحيى اللاحقي» ، يُنظر: المقاصد النّحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـشرح الشّواهد الكبرى ، 3 / 1427 .
117) يُنظر: شرح ابن النّاظم، ص 304.
118) أَحْمد بن عبد الله بن سُلَيْمَان المعري التنوخيّ: شاعر فيلسوف ت (449) ، يُنظر: الوافي بالوفيات ، 7 / 62 وما بعدها ، و الأعلام ، 1 / 159 .
119) تمامه : يذيب الرّعب منه كلّ عضب ،سقط الزّند ، لأبي العلاء المعري، دار صادر بيروت، 1957
120) يُنظر: شرح ابن النّاظم، ص 87، أوضح المسالك إلى شرح ألفيّة ابن مالك، 1 / 218.